

بمباركة وزير المالية والدفاع

الفساد «الثوري» يضاعف المبلغ من 5 - 38 مليون دولار

أخبار قضية صفقة الأسلحة ماتزال تصدر اهتمام وسائل الاعلام والتي توجه فيها التهم بتورط رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة ووزير المالية صخر الوجيه والدفاع محمد ناصر أحمد ورئيس حزب الاصلاح بمبارب وآخرين بنهب عشرات الملايين من الدولارات، واقرارها بمحضر رسمي، ومحاولة تمريرها من رئيس الجمهورية تحت مبرر إيقاف تفجير المنشآت النفطية. المواقع الاخبارية تذكر أن فضيحة الفساد جاءت على خلفية عمليات تفجير أنبوب النفط الشهر الماضي من قبل جماعة تابعة لتاجر السلاح المعروف «ه.م» على خلفية مطالبته بديون على الحكومة تقدر بـ«5» ملايين دولار، ولجأ إلى تفجير أنبوب النفط كضغط على الحكومة لدفع أمواله لقاء الكف عن تلك الأعمال. حيث قام في وقت سابق بإدخال صفقة سلاح

إلى البلاد بنية بيعها لوزارة الدفاع إلا أن الطريقة التي اتبعها لم تكن سليمة، كما لم يعد بالإمكان إعادة الصفقة إلى البلد المصدر، فتمت التسوية على أن تشتريها وزارة الدفاع، وطلب فيها مبلغ (١٥) مليون دولار، إلا أن لجنة عسكرية وقدرتها تقريبا وقدرتها (١٣) مليون دولار، وهو السعر الذي تم الاتفاق عليه، فقامت الوزارة حينذاك بتسديد (٨) ملايين دولار من القيمة على أن تسدد الـ (٥) ملايين المتبقية في وقت لاحق. تاجر السلاح وفي محاولة منه للحصول على المبلغ المتبقي بسرعة قام



إيقاف قرارات العمراني!!

لايزال وزير الاعلام

العمراني يعيش حالة حرجة وموقفا لا يحسد عليه بعد أن أوقف رئيس الجمهورية قرارات صادرة عنه بتصفية واقصاء ما تبقى من قيادات إعلامية وذات كفاءة وخبرة في عدد من هيئات ومؤسسات الاعلام الرسمية ومنها المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ومؤسسة ١٤ أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر واستبدالها بقيادات «إصلاحية». القاضي والداني يعرف تماما أن الوزير العمراني جاء الى الاعلام «اعتسافا»

بتفجير أنبوب تصدير النفط وتعطيله عن العمل والتسبب بتوقف صادرات النفط عبره.. الأمر الذي أثار غضب قيادة الدولة لاستمرار تعرض الأنبوب لأعمال التخريب، وكلف رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة ووزير الدفاع اللواء محمد ناصر أحمد باستخدام قوة القانون، وعدم الاستسلام للابتزاز بوسائل إرهابية، فيما رئيس الوزراء وزير الدفاع تمسكا بالصفقة بدعوى كف الأذى.. ووفقا لمصادر «نبا نيوز» أنه تم الاتفاق على تشكيل لجنة للفصل في الموضوع لتلزم الدولة بتنفيذ أي اتفاق تتوصل إليه، وقد ضمت اللجنة كلا من: محمد سالم باسندوة- رئيس الوزراء- ومحمد ناصر أحمد- وزير الدفاع- وصخر الوجيه- وزير المالية- والشيخ مبخوت عبود الشريف- رئيس حزب الاصلاح بمبارب، وسلطان بن علي العرادة - وهادي مثنى- تاجر السلاح المعني بالصفقة، فقام المذكورين بتوقيع اتفاق مع تاجر السلاح يلزم الدولة بدفع مبلغ (٢٨) مليون دولار بدلا من الـ (٥) ملايين دولار التي كانت بذمة الدولة وحاولت اللجنة الضغط لصرف المبلغ بذريعة أن الوضع الأفضل للدولة بأن تغرم هذا المبلغ بدلا من تكديدها خاسرا بملايين الدولارات يوميا.. الموقع الاخباري اتهم المذكورين بأنهم اتفقوا على تقاسم المبالغ في ظل الفوضى، وغياب الرقابة والمحاسبة، وانسياق الشارع اليمني وراء حرب الاشاعات التي تجند لها تلك القوى الانتهازية المتمردة عشرات المنابر الاعلامية التي تمارس أساليب فجأة لتضليل الرأي العام عن جرائم الفساد والنهب الجائر الذي يتعرض له البلد.. المصادر تفيد بأن تاجر السلاح يطالب الدولة بتسديد (٢٨) مليون دولار طبقا لما أقرته لجنة باسندوة وناصر الوجيه وقيادات «الأخوان»، فيما يواصل الأخيرون ضغوطهم من أجل صرف المبلغ!!



ليؤدي دوراً محدداً لا علاقة له بالاعلام أو الصحافة وهو الدور الذي رفضته قيادات إعلامية على أعلى مستويات المهنية والكفاءة وهي منتمة لأحزاب المشترك.. بينما قبل به «العم - راني» مقابل حقيبة أصبحت عليه عارا وشنارا!!

وزير العدل يخصص معهد القضاء لجامعة الإيمان



على الشباب اليمني.. وكل الآباء والامهات أن لا يقلقوا بعد اليوم على مستقبل أولادهم.. فالارزاق والوظائف والامتيازات متوافرة وبسهولة جدا.. وليس عليهم الا الالتحاق بجامعة الإيمان.. ان كانوا يريدون الالتحاق بالجيش والامن او التوظيف او تصرف لهم منابر الجوامع او حتى اسلحة.. جامعة الإيمان التي أوجدت علاجاً لا يذير وزواج فرند لا يمكن ان تعجز عن حل مشاكل الشباب اليمني.. بالأمس الجميع سمع عن تخصيص اربعة مليارات للجامعة وبعد ساعات.. نشر موقع «الجمهور نت» خبراً عن قيام القاضي مرشد العرشاني وزير العدل «اصلاح» بتعديل شروط القبول في المعهد العالي للقضاء بما يتواءم مع توجهات حزبه للسيطرة على السلطة القضائية، حيث وجه بتخفيض

حورية جوانتنامو الفرقة أولى!!

كان المؤمل والأولى

بوزارة حقوق الإنسان أن تبذل جهوداً لتليق بمنصبها الاطلاق سراح المعتقلين الذين خلفتهم الأزمة في مداخل فرقة المتمرد وبيرومات فرقة الكهوف ومخيمات الاصلاح وكهوف القاعدة.. حورية مشهورة «المغرورة جدا» نكعت فجأة لتحرير سجناء اليمن في جوانتنامو وكأنها قد انتهت من سجون أسياها «الصباغ».. نحن هنا لا نعترض على الوزارة من مناقشة من مناقشة أحوال سجناء جوانتنامو ولكننا نوجه نحو السجون التي تقدر عليها. أم أنها تعمل وفقاً للمثل الشعبي «يا سعيد اخر بعيد»!!



وزير الادارة المحلية ينهب مستحقات الموظفين

بصدق نحن بحاجة الى شفافية ونزاهة ومحاربة الفساد.. وللتذكير اليمنيون لم يستكينوا وعلناو الحرب على الفاسدين الذين ينهبون المال العام.. لكن هاهم اليوم امام كارثة حقيقية وهم يواجهون وزراء تمتد أيديهم الى سلب حقوق الموظفين.. هذا الانحطاط سيدمر كل القيم والاخلاقيات وسيخفق الاصوات التي ظلت تدافع عن المال العام طوال السنوات التي خلت.. لقد تظاهر العشرات من موظفي وزارة الادارة المحلية بالعاصمة صنعاء الاثنى عشر الماضية احتجاجاً على سياسة الاخ علي اليزيدي وزير الادارة المحلية واستمرار مصادرة مستحقاتهم وتكريس الحزبية والمسبوبة في عمل الوزارة.



وزير الدفاع وعقدة الأسبوعين!!



عضواً في اللجنة العسكرية.. وبعد مرور أكثر من شهرين استدعى مجلس النواب الوزير ولكنه طلب من البرلمان إمهاله «أسبوعين»، ومررت المهلة فأطلق علينا معاليه في اجتماع للقيادات العليا لوزارة الدفاع وأكد خلال الاجتماع بأن المظاهر المسلحة والمتاريس سيتم إزالتها تماماً خلال «أسبوعين» وهي فترة كافية لمعالي الوزير أن يطلع لنا «بأسبوعين» جديدين لاسترجاع شيول اللجنة الذي أخذه أولاد الأحمر..

التحضير لإضراب عام السفير الإيراني.. وقرارات وزير التعليم الفني

قرر موظفو وعمال المعاهد الفنية والتقنية مواصلة احتجاجاتهم ضد وزير التعليم الفني الى حين وقف قراراته بإلغاء القرارات التعسفية الصادرة من الوزير عبدالحافظ نعمان بحق المحافظين. المحتجون ناشدوا القيادة السياسية التدخل لوقف القرارات التعسفية والاقتصادية ووضع حد للتسييس الحزبي للوظيفة العامة والتي وصلت الى حد تشجيع طلاب المعاهد على خوض صراعات حزبية والاعتداء على مدرسيهم. وتوعد المحتجون بمواصلة احتجاجاتهم وتنفيذ إضراب عام في مطالبهم. مراقبون ذكروا بهذا الخصوص أن قرارات الوزير تتخذ بعد كل لقاء يجريه مع السفير الإيراني في صنعاء وهذا ما يهدد بانتفاضة شاملة ضده.

معالي وزير الفاكس!!

فاكس وزير التربية والتعليم لا يتوقف عن استقبال قوائم بأسماء مديري المدارس في المديرية المختلفة ومن ثم يبدأ الوزير بتصنيفهم وفقاً لسياسة خاصة جداً تخدم حزب «الاصلاح».. فالوزير الاشول لا يابه بالمشاكل والصعوبات التي يعاني منها التعليم ولا يلتفت لحقوق المعلمين والمعلمات والتربويين والموجهين وغيرها من القضايا المهمة.. كما أنه لم يكلف نفسه بزيارة واحدة للمدارس المحتلة من قبل حزبه وميليشياتهم أو السعي لإخلائها منهم..

